

الميزانية العامة للدولة العراقية ١٩٥٨ - ١٩٦٣

المدرس الدكتور

اثير عبد الحسين مطلق الموسوي

جامعة ذي قار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

d.athmir2009at@gmail.com

The general budget of the Iraqi state 1958-1963

Dr. Ithmar Abdul-Hussein Mutlaq Al-Mousawi

Dhi Qar University - College of Education for Human Sciences

الملخص :**Abstract:**

The general budget of the Iraqi state is an important way for the people to monitor the plans of their government in organizing expenditures and imports, as it reflects the economic, political and social situation of the country, and through it it is possible to identify the importance the authority attaches to its public joints and facilities, and the amount of its interference in economic activity. The research consisted of an introduction, two axes and a conclusion. The first carried the title "Public Budgets in Iraq 1958-1960, while the second axis came under the title "Public Budgets in Iraq 1961-1963" and the stages that the fiscal policy went through in Iraq during the aforementioned years were explained.

Key words : the Iraqi state , the general budget , the republican era , the financial system , expenditures , general revenues.

تعد الميزانية العامة للدولة العراقية وسيلة مهمة لمراقبة الشعب لحظوظ حكومته في تنظيم النفقات والواردات ، فهي تعكس الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلد ، كما يمكن من خلالها التعرف على الأهمية التي توليها السلطة لمفاصلها ومراقبتها العامة ، ومقدار تدخلها في النشاط الاقتصادي ، فهي تحتل أهمية بالغة في حياة المجتمع ، من جوانبها المختلفة ولا تقتصر هذه الأهمية على الناحية الاقتصادية للبلاد فحسب ، بل من الناحيتين السياسية والاجتماعية أيضا ، إذ أنها تعتبر الخطة المالية للدولة ، فبواسطتها يتحدد الجانب الاقتصادي للبلاد ، فضلا عن تأثيرها على حياة ورفاهية الأفراد ومستواهم الاجتماعي ، ولذلك كان الهدف الأساسي للبحث هو دراسة الميزانية العامة للدولة العراقية خلال العهد الجمهوري ، والتغيرات التي طرأت لفلسفة وأهداف الثورة ، والتي حاولت نقل المجتمع العراقي من حالة التخلف إلى تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات كما بحث التخصيصات المالية التي تضعها الحكومة لايجاد ميزانية متوازنة تفي بمتطلبات ابواب الوزارات والدوائر ، مما يمكنها من رسم سياسة مالية واقتصادية للبلد وفقا لمتطلبات المرحلة .

الكلمات الرئيسية : الدولة العراقية - الميزانية

العامة - العهد الجمهوري - النظام المالي - المصروفات - الإيرادات العامة .

المقدمة

ترتبط الميزانية العامة ارتباطاً وثيقاً بتأسيس الدولة واستقرارها ، ومعيار الدرجة التي تحتلها في سلم التطور بين الدول في مجال تنظيم سياستها المالية وتطويرها ، لتحقيق التوازن بين المصروفات والمدخولات التي تعتمد عليها تلك الميزانية .

ولقد شهد العهد الجمهوري في العراق استقراراً نسبياً إذا ما قورن بالعهد الملكي ، فقد اتضحت معالمه وأرسيت أركانه ، فالاستقرار الاقتصادي والمالي لأي دولة يعد مقياساً لتقدمها ، حيث تحسن الوضع المالي ، من خلال زيادة الإيرادات النفطية ، وقد بينت القوانين والأنظمة التي تم تشريعها خلال هذه المدة مقدار هذا الارتفاع والتحسين ، فبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، اهتمت حكومة الثورة بتنظيم الميزانية العامة ومصروفاتها ومدخولاتها تماشياً مع التغيرات الجديدة ، وتحقيقاً للأهداف التي جاءت بها الثورة ، إذ عمدت الوزارة إلى التخلص من الأساليب القديمة التي كانت متبعة في العهد الملكي ، وحل بعض المشاكل التي كان يعاني منها النظام المالي .

بدا الباحث دراسته بعام ١٩٥٨ لأنها مثلت بداية العهد الجمهوري ونهاية النظام الملكي السياسي لدولة العراق ، وما رافق ذلك من انعكاسات على الوضع المالي وتحديد الميزانية العامة للدولة ، وهو موضوع الدراسة ، في حين ختمت الدراسة بعام ١٩٦٣ والتي تمثل انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، حيث تم الإطاحة بحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم ، مما أدى إلى حصول نوع من عدم الاستقرار السياسي والذي كان له تأثيره السيئ على النشاط الاقتصادي بصورة عامة .

تكون البحث من مقدمة ومحورين وخاتمة ، حمل الأول عنوان " الميزانيات العامة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٠ ، وفيه بحثنا التخصيصات المالية للوزارات والدوائر خلال سنوات البحث ، فيما جاء المحور الثاني بعنوان " الميزانيات العامة في العراق ١٩٦١-١٩٦٣ " ولقد تم بيان المراحل التي مرت بها السياسة المالية في العراق خلال السنوات المذكورة ، فيما تناولت الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

أولاً- الميزانيات العامة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٠

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، عكست الميزانيات العامة ، فلسفة الثورة وأهدافها ، لهذا كانت تمثل اتجاهاً ثورياً يضاف إلى منجزات حكومة الثورة ، إذ حاولت تحقيق

الاستقلال المالي عن شركات النفط ، وتوجيه أقصى ما يمكن توجيهه من الموارد المالية نحو المشاريع الإنتاجية لرفع مستوى الإنتاج الوطني ، ولخدمة الصالح العام ، عن طريق توزيع هذه الموارد توزيعاً عادلاً بين أفراد الشعب ^(١) ، لقد تركت الثورة بصماتها العميقة على الوضع المالي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي طيلة المدة التي تلتها ، ومن بينها الخدمات الصحية والتعليمية والدفاع ، حيث دعت لاضافة مبالغ لا يستهان بها على ميزانية ١٩٥٨ والميزانيات التي تلتها ^(٢) .

فلقد قامت الحكومات العراقية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بتوجيه الموارد الاقتصادية وأهدافها المتاحة ، وتوزيعها بشكل ايجابي ومدروس لتحقيق النهضة الاقتصادية ، فعملت على تقليل التفاوت في توزيع الدخل ، كما عملت على تطوير سياستها المالية ، ويبدو ذلك جلياً سواء في سياسة الصرف أم في سياسة الجباية ، على خلاف الميزانيات السابقة التي اتسمت بانخفاض مجموع قيم الإيرادات والمصروفات بالمقارنة بالمبالغ المطلوبة لإشباع حاجات الشعب ، واعتمادها على عوائد النفط التي كانت تمول حوالي ثلث المصروفات الاعتيادية ، ووقوع العبء الأعظم من إيراداتها اللانفطية على كاهل عموم الشعب ولاسيما الطبقات الفقيرة والوسطى ^(٣) ، كما تميزت مصروفاتها بضآلة مبالغها نسبياً ، فضلاً عن خضوع الاقتصاد الوطني لشركات النفط الأجنبي بصورة متزايدة ، فاتخذت الحكومة بعض الاجراءات الفعالة التي تستهدف الترفيه عن الشعب ، كزيادة الخدمات التعليمية ، والقضاء على النظام الإقطاعي بتنفيذها لقانون الإصلاح الزراعي ، كما عززت القدرات العسكرية للجيش العراقي ^(٤) . ومن الجدير بالذكر ان الطريقة المتبعة في تصنيف مصروفات الموازنة العراقية تنطبق على الترتيب الشائع عند أكثر الدول ، فهي تفرد لكل وزارة باباً خاصاً بمصروفاتها وكذلك تفعل في مصروفات الدوائر والمؤسسات التي لا تكون جزءاً من احدى الوزارات ، فنرى جدول المصروفات كما جاء في موازنة سنة ١٩٥٨ كما يأتي ^(٥) :-

الباب الأول : رواتب التقاعد والمنح .

الباب الثاني : ديوان مجلس السيادة .

الباب الثالث : مجلس الأمة .

الباب الرابع : ديوان مراقب الحسابات العام

الباب الخامس : ديوان مجلس الوزراء.

الباب السادس : وزارة المالية .

الباب السابع : وزارة الخارجية .

الباب الثامن: وزارة الداخلية وتشمل :

أ- دائرة الشرطة

ب- وزارة الارشاد

الباب التاسع : وزارة الدفاع .

الباب العاشر : وزارة الشؤون الاجتماعية .

الباب الحادي عشر : وزارة العدلية .

الباب الثاني عشر : وزارة المعارف .

الباب الثالث عشر : وزارة المواصلات والأشغال .

الباب الرابع عشر: وزارة الصحة .

الباب الخامس عشر: وزارة الاقتصاد .

الباب السادس عشر : وزارة الزراعة .

الباب السابع عشر: ادارة الأتوية المحلية والبلديات .

الباب الثامن عشر: مشاريع أخرى .

على أن هذا الجدول قد تطور كثيراً في السنوات اللاحقة حيث طرأت العديد من التبديلات والتعديلات على تشكيلات الدولة العراقية ، مما أدى الى تغير أبواب جدول المصروفات في الموازنة ، ويقسم كل من هذه الأبواب الى عدد من "الفصول" وكل فصل يقسم بدوره الى عدد من "المواد" بحسب مفرداته ^(٦) الا ان اغلب هذه الفصول والمواد ، قد تم الغائها او نقلها او دمجها من وزارة الى وزارة أخرى .

وبما إن الميزانية العامة قد حددت قبيل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، في نيسان ١٩٥٨ ، فقد خمنت اعتمادات ميزانية سنة ١٩٥٨ المالية ، بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٨ ، وقد بلغت نفقاتها (٤٣٣،٣٥٨،٧٧) ديناراً ^(٧) ، ثم أصدرت بعد ذلك قوانين بإضافة مبلغ (٨،٥٠٢،١٩) ديناراً لنفقاتها ، فأصبح مجموع الاعتمادات المصدق عليها لهذه السنة (٨٥،٨٦٠،٦٠٢) ديناراً ، وبلغت المصروفات الحقيقية منه (٧٩،٢٠٦،٧٧٧) ديناراً ^(٨) .

ومن الجدير بالذكر أن الإيرادات العامة تشمل عدة أبواب هي : إيرادات الدخل على الشركات النفطية ، إيرادات الكمارك ، إيرادات المكوس^(٩) إيرادات المشاريع الحكومية^(١٠) ، والمدخولات المتنوعة^(١١) والإيرادات الأخرى الممثلة بإيرادات التوقيفات التقاعدية والمنح والسلف التي تحصل عليها الدولة من إيرادات الخطة الاقتصادية ، حيث يقسم كل من هذه الأبواب إلى أقسام أخرى ، ويقسم كل عدد إلى عدة (مواد) بحسب المفردات التي يتأثر منها الدخل ، إلا أن هذه المدخولات طرأت عليها بعض التغيرات في السنوات التي تلت السنة ١٩٥٨^(١٢) .

من جانب آخر خمنت مدخولات سنة ١٩٨٥ المالية بمبلغ (٧٣،٦١٠،٦٠٠) ديناراً ، في حين بلغت الإيرادات الحقيقية لهذه السنة (٧٥،٥٧١،٩٩١) ديناراً ، أي بزيادة قدرها (١،٩٦١،٣٩١) ديناراً عن التخمين ، وذلك نتيجة لازدياد ضريبة الدخل على شركات النفط ، ولتحسن الجباية واستقرار حالة الأسواق ، وكان من المتوقع عند تصديق الميزانية حصول عجز قدره (٣،٧٤٧،٨٣٣) ديناراً، إلا أن العجز الحقيقي بلغ (٣،٦٣٤،٧٨٥) ديناراً^(١٣) .

كانت الميزانية المالية لسنة ١٩٥٩ ، أول ميزانية نظمت في العهد الجمهوري، حيث بلغت تقديراتها رقماً قياسياً نتيجة للحاجة الماسة إلى اعتماد مصروفات جديدة ، للإصلاح الزراعي ولتنفيذ قانون السلطة التنفيذية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ ، الذي أعاد تنظيم جهاز السلطة التنفيذية وحدث وزارات جديدة والغى أخرى^(١٤) ، فلقد نظمت ميزانية سنة ١٩٥٩ المالية بزيادات كبيرة ، وهي أول وأضخم ميزانية نظمت في العهد الجمهوري، سجلت بها رقماً قياسياً من حيث الاعتمادات والمصروفات، فإنها تعتبر ثورة بحد ذاتها وامتداداً وهي تعكس اهتمامها بالمواطنين والعمل على إزالة ما يشكون منه من عوامل التأخر^(١٥) .

ففي نيسان ١٩٥٩ قدمت وزارة المالية في كتابها المرقم ٧١٤ لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٩ ، إلى ديوان مجلس الوزراء ، الذي أقرها بعد المداولة ، وأجراء التعديلات المطلوبة عليها وقد اُرسد فيها لسد نفقات الدولة خلال سنة ١٩٥٩ المالية مبلغ قدره (٨٨٠،٠١٠،١٠٤) ديناراً ، وهذا الرقم يزيد على تخمينات السنة الماضية بمبلغ قدره (٢٦،٦٥٢،٤٤٧) ديناراً، وهي أكبر زيادة سنوية حصلت في تاريخ الميزانية العراقية

حتى السنة المذكورة ^(١٦) ، أضيف إليها بعد ذلك مبلغ (٧،٩٨٦،٦٨٧) ديناراً ، فأصبح مجموع الاعتمادات المصدق عليها لهذه السنة (١١١،٩٩٧،٥٦٧) ديناراً، بلغت المصروفات الحقيقية منه (١٠٠،١٦٦،٨٧٥) ديناراً، وبسبب إجراءات الوزارات الإدارية بعدم إجراء ترفيعات ، خلال هذه السنة من جهة، وفي عدم صرف حصة العراق في بعض المؤسسات الدولية من جهة أخرى ، حصل فائضا قدره (١١،٨٣٠،٦٩١) دينار من الاعتمادات المصدق عليها ^(١٧).

خمنت إيرادات سنة ١٩٥٩ المالية عند تصديق الميزانية بمبلغ قدره (٩٥،٣٤٣،٥٠٠) ديناراً في حين بلغت الواردات الحقيقية منها (٨٩،٧٢٣،٥٧٣) ديناراً، أي بنقص قدره (٥،٦١٩،٩٢٦) ديناراً عن التخمين كان سببه انخفاض الكميات المصدرة من النفط خلال سنة ١٩٥٩ عما كان متوقعا، فضلا عن انخفاض أسعاره ، في حين بلغ العجز الحقيقي للموازنة العامة (١٠،٤٤٣،٣٠٢) ديناراً وذلك لازدياد المصروفات من جهة، وقلة الإيرادات الحقيقية من جهة أخرى من جراء لنقص الظاهر في إيرادات ضريبة الدخل وضريبة رسوم الكمارك والمكوس ^(١٨).

فيما طالبت الحكومة وزارة المالية ، على ضرورة تنظيم موازنتين مستقلتين بحيث تكون هناك ميزانية اعتيادية وتضم النفقات والإيرادات الحكومية الجارية، وميزانية استثمارية (ميزانية الخطة الاقتصادية) مهمتها تنمية قطاعات الدولة ودعم متطلبات الإصلاح الزراعي والصناعي والبنى التحتية بحيث تستهدف تحسين الوضع المعاشي لطبقات الشعب المختلفة وهي ما طالبت به الثورة ، حيث أبانت الخطط العامة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، عن تفكير دقيق بمعالجة الإدارات المالية لحسابات المشاريع الاستثمارية ^(١٩)، في حين أكدت على إن تكون وزارة التخطيط هي المكلفة بتنفيذ الميزانية الاستثمارية الطويلة الأمد بعد تنظيمها من قبل وزارة المالية سنويا ، وقرارها من قبل مجلس التخطيط الاقتصادي على أن لا تتبع في صرف الميزانية الاستثمارية التقييدات المتبعة في الميزانية الاعتيادية، مع التأكيد على ان المبالغ التي يتم رصدها للخطة الاقتصادية تتمثل

بنسبة ٥٠ ٪ من مجموع إيرادات النفط المصدرة ، والقروض الأجنبية والداخلية، والإرباح الصافية للمصالح والمؤسسات الحكومية ، وقد بلغ مجموع ما خصص خلال سنة ١٩٥٩ المالية للمشاريع الاقتصادية المؤقتة مبلغ قدره (٨٤،٧٧٤،٤٥١) ^(٢٠) .

صدر قانون الميزانية العامة رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٠ المالية في ٣٠ نيسان ١٩٦٠ ، وهو ثاني قانون للميزانية العراقية يصدر في العهد الجمهوري ^(٢١) ، وقد فاقت الميزانية الحالية ميزانية السنة الماضية حيث سجلت رقما قياسيا جديدا في اعتماداتها المالية البالغة (١١٦،١٥١،٩١٨) ديناراً، بزيادة قدرها (٤،١٦٥،٢٤٠) ديناراً عن اعتمادات السنة الماضية ، ويؤكد هذا الرقم القياسي الجديد العزم على السير بخطوات أوسع في تحقيق الإصلاحات التي بدأتها حكومة الثورة ومواصلة الانجازات التي شملت كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أضيف إليه بعد ذلك مبلغ قدره (١١٥،٩٩٣) ديناراً ، فأصبح مجموع الاعتمادات المصدقة لسنة ١٩٦٠ المالية بمقدار (١١٦،٢٦٧،٩١١) ديناراً، بلغت المصروفات الحقيقية منه (١١٤،٢٨٥،٨٧٨) ديناراً ، وبذلك حصل وفر قدره (١،٩٨٢،٠٣٣) ديناراً ^(٢٢) ، لأن وزارة المالية دعت جميع الدوائر بمساعدتها عن طريق انتهاج سياسة الاقتصاد في النفقات على اعتبار أن الموازنة صدقت بعجز يستلزم تغطيته بموجب قوانين الضرائب والرسوم ^(٢٣) .

في حين خمنت إيرادات سنة ١٩٦٠ المالية بمبلغ (٥٠٠،١٣٠،١٠٢) ديناراً، وهي تزيد على تخمينات السنة الماضية بمبلغ قدره (٥٠٠،٧٨٦،٦) ديناراً ، كان منشؤها الزيادة في تخمين إيرادات النفط ، بالنسبة لما يتوقع تصديره من النفط خلال تلك السنة ، في حين بلغ العجز الحقيقي (١٠،٦٧٢،٣٧٤) ديناراً ، نتيجة للضغط على بعض المصروفات لاسيما الإدارية منها ، وللازدياد واردات الدولة من جهة أخرى ، في حين بلغ مجموع ما خصص للخطة الاقتصادية خلال هذه السنة المالية (٢٣٤،٧٥٧،٦٢١) ديناراً ^(٢٤) ، وفيما يلي جدول يتضمن مصروفات الوزارات العراقية ودوائرها ونسبة كل باب من أبواب المصروفات من الموازنة العامة للدولة (١٩٥٨-١٩٦٠) :

جدول يوضح اعتمادات الميزانية العامة للسنوات (١٩٥٨-١٩٦٠) (٢٥)

الأبواب	الاعتمادات النهائية لسنة ١٩٥٨	الاعتمادات النهائية لسنة ١٩٥٩	الاعتمادات النهائية لسنة ١٩٦٠
رواتب التقاعد والمتع	٣٧٨٨٥٠٠	٦٥٧٨٥٠٠	٦٢٥٠٠٠٠
ديوان مجلس السيادة	٦٨٨٩٠	٦٣٦٠٠	٦٢٠٢٠
مجلس الأمة	١١٦٣٧٠	----	----
ديوان مراقب الحسابات العام	٤٤٠٩٦	٤٦٠٠٠	٤٤٤٣٢
ديوان مجلس الوزراء	١٢٦١٩٠	٩٤١٦٠	٩٦٤٦٠
مجلس الخدمة	----	٥٠٧٠٠	٤٧٤٥٠
وزارة الخارجية	١١٨٠٣٠٢	١٣٥٢٦٠٠	١٤٠٢٦٠٠
وزارة المالية	٣٩٦٣٣٧٠	٦٦٧٥١٣٠	٨٤١٩٠١٠
وزارة الداخلية وتشمل : وزارة الارصاد ، ودائرة الشرطة	٧٨٤١٦٣٠	١٠٠٦٥١٣٠	١١٠٥٨٥١٠
وزارة الشؤون الاجتماعية	١٤١٨٥٥٠	١٧٧٠٧٠٢	١٧٨٦٠٠٨
وزارة الصحة	٥٣٩٣١٧٠	٦١٧٧٣٩٦	٥٩٥٥١٢٩
وزارة الدفاع	٢٨٢٠٠٠٠٠	٣٤٠٨١٠٠٠	٣٤٥٣٤٨٠٠
وزارة العدلية	١٦٤٢٧١٠	١٨٧٤٢٣٠	١٩٩٩٠٠٠
وزارة المعارف	٧١١٢٥٥٤	١٦٨٢٠٠٧١	١٨١٨٠١٨٠
وزارة الاقتصاد	٥٧٥٧٤٥	١٧١٧٣٠	١٩٠٥٤٥
وزارة الزراعة	٣٣٤٦٨٦٠	٢٦٠٢٦٦٠	٢٨١٠٠٩١
وزارة المعاملات والانشغال	٣٤٧٤٦٤٠	٣٩٨٠٢٤٠	٤٠١٢٤٦٠
ادارة الاثوية المحلية والبلديات	١٤١٥٧٥٠٠	٨٩٤٤٢٧٠	٧٣٣٠٠٠٠
مشاريع اخرى	٣٤٠٩٥٢٥	٨٨٥٥٠٧٠	١٠٤٥٥٢٢٦
وزارة البلديات	----	١٧٦٧٤٠	١٨١٠١٠
وزارة الاشغال والاسكان	----	٦٥٩٣٠٠	٨٠٨١٩٠
وزارة اصلاح الزراعة	----	٣٨٤٥٨٨	٨٠٢٠
وزارة النفط	----	٤٥٨٦٠	٥٧٢٨٠
وزارة التخطيط	----	٢٣٣٤٤٠	٢٥٦٣٨٠
وزارة الصناعة	----	٢٩٤٤٥٠	٣٢٣١١٠
المجموع	٨٥٨٦٠٦٠٢	١١١٩٩٧٥٦٧	١١٦٢٦٧٩١١

ومن خلال قراءة الجدول اعلاة يتضح بان تخصيصات الميزانية العراقية للمصروفات العامة كانت في تزايد مستمر ، في حين كان القسم الأكبر من نفقات سنة ١٩٥٨ المالية مخصصه لتعزيز الجيش والشرطة وتوسيع التعليم ونفقات إدارة الألوية المحلية والبلديات والمشاريع الأخرى، شكلت بقية الأبواب نسب متفاوتة في اعتماداتها ، ويتبين من الجدول السابق ايضا بأن نفقات سنة ١٩٥٩ المالية زادت عن اعتمادات السنة الماضية ، إذ حصلت زيادة في اعتمادات اغلب الأبواب، وكانت استجابة لتنفيذ أهداف الثورة من العمل على تعزيز الجيش للدفاع عن الوطن وحفظ الأمن الداخلي

وتأمين الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية ، كما يبدو بأن النفقات المالية لسنة ١٩٦٠ زادت عن اعتمادات السنة الماضية ، وقد شكلت ايضا نفقات الدفاع والأمن الأولوية في مجال الإنفاق وهي الأخرى تزيد على نسبة إنفاق السنة الماضية ، مما يدل لنا على زيادة التشكيلات الإدارية للدولة ، التي تحتاج الى مصاريف كبيرة .

ثانيا- الميزانية العامة للدولة العراقية ١٩٦١-١٩٦٣

خمنت الميزانية المالية لسنة ١٩٦١ ، بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦١ المالية ، الصادر في ٢٩ نيسان من السنة نفسها ، بمبلغ (١٢٠،٧٣٥،٠٠٠) دينار لسد نفقات الدولة ، فيما لم يطرأ أي تغيير جوهري على أبواب مصروفاتها ، سوى استحداث (قوات جيش تحرير فلسطين) تحت باب وزارة الدفاع^(٢٦) ، فيما أضيف الى نفقات الميزانية ١٩٦١ ، واستنادا إلى المادة الرابعة من قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠^(٢٧) ، مبلغ (٢٠٧،٢٥٣) دينار ، فأصبحت مجموع الاعتمادات (٢٠٧،٣٨٨،١٢١) دينار ، بلغت المصروفات الحقيقية منه (١٨،٠١٨،١١٩) دينار وبذلك حصل وفر قدره (٢٦،٢٠٠،٢) دينار من الاعتمادات المصدقة لسنة ١٩٦١ المالية^(٢٨) وقد نظمت ميزانية سنة ١٩٦١ المالية وفق الأسس السابقة ، وتبنت اتجاهات جديدة ميزتها عن الميزانيتين السابقتين ، وذلك بتوفير أقصى ما يمكن توفيره من المبالغ لها ، كما أعادت النظر في ملاكات الدوائر المختلفة بقصد الاقتصار على اقل عدد ممكن من الموظفين والمستخدمين فحذفت عددا من الدرجات الوظيفية الشاغرة التي اعتبرت زائدة عن الحاجة^(٢٩) .

اما مدخولات سنة ١٩٦١ المالية ، فقد خمنت بمبلغ (١١٢،٠٠٠،٠٠٠) دينار ، بموجب كتاب وزارة المالية المرقم ٦٩٠٢ والمؤرخ في ١٧ أيار ١٩٦١ ، فيما أضيف إليها مبلغ (١٦٠،٠٠٠) دينار فأصبح مجموع الإيرادات المضمنة (١١٢،١٦٠،٠٠٠) دينار ، بينما بلغت الواردات الحقيقية منه (١٢٠،٦٩٩،٩٧٩) دينار أي بزيادة قدرها (٩٧٩،٥٣٩،٨) دينار عن التخمينات المصدقة^(٣٠) ويعزو سبب هذه الزيادة ، لاستلام العراق القسم الأكبر من القسط ، المستحق على شركات النفط في يوم ٢٩ آذار ١٩٦٢ فضلا عن صدور القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ ، والذي بموجبه زيدت رسوم الكمارك والمكوس على السكائر والبنزين والمشروبات الروحية . وبذلك حصلت وفرة مالية في الإيرادات عن المصروفات بمبلغ (٨٩٨،٥١١،١) دينار خلال هذه السنة^(٣١) .

وعند إعداد لائحة قانون ميزانية ١٩٦٢ المالية ، اهتمت الحكومة بمكافحة التضخم وصيانة أرصدة البلدان الأجنبية ، حيث أكدت على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة تنسيق ملاكات الدوائر والغاء الوظائف الشاغرة والزائدة ^(٣٢) ، وقد اتخذت وزارة المالية إجراء جديدا للحد من مدى الإنفاق العام وقصره على الضرورة ، ولتنمية موارد الدولة خارج القطاع النفطي فلهذه الأغراض مجتمعة استصدر قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٢ ، وقد ألزمت بموجب هذا القانون جميع المصالح والدوائر شبه الرسمية ذات الميزانيات المستقلة بعرض ميزانياتها على وزارة المالية واستحصال مصادقتها عليها ، وأخضعت إرباحها لضريبة الدخل ، ووضعت قاعدة واضحة لرد الفائض عن رؤوس أموالها واحتياطياتها إلى خزانة الدولة ، بدلا من المصارف بحيث يحد مما لتلك الموجودات من أثار توسعية في حركة الائتمان ، ويتيسر للدولة استعمال الموجودات الفائضة في مواجهة الحاجات الآتية للخزينة ^(٣٣) .

قدمت وزارة المالية في كتابها المرقم ٢٥٠ والمؤرخ في ٢٥ آذار ١٩٦٢ ، لائحة قانون ميزانية العامة لسنة ١٩٦٢ بنفقات تخمينية قدرها (١٢٧،٠٠٣،٩٤٥) دينار ، بعد اجراء التعديلات المطلوبة عليها من قبل رئاسة الوزراء ، وتعد ميزانية هذه السنة أضخم ميزانية في تاريخ العراق فقد وصلت اعتماداتها المخمئة حدا قياسيا لم يسبق له مثيل ^(٣٤) ، أضيف إليه بعد ذلك مبلغ قدره (٢،٩٥١،١٨٤) دينار ، فأصبح مجموع الاعتمادات المقررة لهذه السنة (١٢٩،٩٥٥،١٢٩) دينار ، بلغت المصروفات الحقيقية منه (١٢٨،٤٠٠،٩٤٨) دينار ، وبهذا حصلت وفرة مالية قدرها (١،٥٥٤،١٨١) دينار ^(٣٥) . أما مدخولات سنة ١٩٦٢ المالية فقد خمنت بمبلغ قدره (١١٨،٤٥٦،٢٨٤) دينار ، وهي تزيد على تخمينات السنة الماضية بمبلغ (٦،٢٩٦،٢٨٤) دينار ، بلغت الإيرادات الحقيقية منها (١١٤،٧٠٨،٥٩٣) دينار ، الا إن ازدياد الصرف من جهة وقلة الإيرادات الحقيقية من جهة أخرى أدت بالنتيجة إلى حصول عجز قدرة (١٣،٦٩٣،٣٥٥) دينار ، إما تخصيصات الخطة الاقتصادية المؤقتة فقد قدرت ب (٩١٤،٢٩٦،٥٩) دينار ^(٣٦) .

وفي مطلع سنة ١٩٦٣ شهدت البلاد أوضاعا سياسية أثرت تأثيرا مباشرا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث شهدت الجمهورية العراقية تطورات سياسية انعكست

بصورة واضحة على مجمل النشاط الاقتصادي للبلاد ، تمثلت بانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، حيث تم الإطاحة بحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم ، كما قامت حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، مما أدى إلى حصول نوع من عدم الاستقرار كان له تأثيره السيئ على النشاط الاقتصادي بصورة عامة ، في حين ركزت ميزانية ١٩٦٣ على الخدمات الأساسية لاسيما الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية إذ أرصدت لها اعتمادات إضافية لتحقيق انطلاقة واسعة في هذه المجالات الحيوية ، وضغطت النفقات الاستهلاكية غير الضرورية وذلك لتأمين إنفاق أموال الدولة ^(٣٧) ، إذ ارتفعت نفقات الميزانية العامة خلال المدة (١٩٥٨-١٩٦٢) وزاد عدد موظفي الدولة ومستخدميها خلال المدة ذاتها بنحو ٨٣ ٪ ، لهذا أصبح من الضروري خلال تنظيم ميزانية ١٩٦٣ ضرورة استبعاد المصروفات غير المهمة ^(٣٨) .

وقد أشارت وزارة المالية بأن أرقام ميزانية ١٩٦٣ وضعت لتعكس سياسة التطوير والاصلاح التي حدد سماتها وعناصرها المنهاج الحكومي ، فجاءت الميزانية الجديدة بمميزات خاصة بالنسبة إلى الميزانيات السابقة إذ حاولت ان تنظم الإمكانات المالية للدولة لانجاز الإصلاحات التي يتطلع إليها الشعب العراقي ^(٣٩) ، فقدمت وزارة المالية في كتابها المرقم ٤٢٢ والمؤرخ في ٢٠ آذار ١٩٦٣ المالية ، لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٦٣ ، إلى ديوان مجلس الوزراء ، وبموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٣ المالية ^(٤٠) ، خمنت الميزانية العامة بمبلغ قدره (١٣٤,٩٠٦,٨٦٠) دينار ، أضيف إليه بعد ذلك مبلغ قدره (٢١,٦٠٩,٧٥٥) ديناراً ، فأصبحت مجموع الاعتمادات المقررة لهذه السنة (١٥٦,٥١٦,٦١٥) ديناراً ، بلغت المصروفات الحقيقية منه (١٤٩,٠٢٥,٤٧٨) ديناراً ^(٤١) ، وعليه فان الاعتمادات المخصصة قد سجلت زيادة قدرها (٧,٤٩١,١٣٧) ديناراً بالنسبة إلى النفقات الحقيقية بسبب عدم إملاء الشواغر واتباع اغلب الوزارات جانب الاقتصاد في النفقات ^(٤٢) .

في حين خمنت إيرادات سنة ١٩٦٣ المالية بمبلغ قدره (١٢٠,٣٣٦,٨٠٠) ديناراً ، ثم أضيف إليها مبلغ (٤,٧٥٠,٠٠٠) ديناراً ، فأصبحت مجموع التخصيصات المالية (١٢٥,٠٨٦,٨٠٠) ديناراً ، وبهذا فهي تزيد على تخمينات السنة الماضية (٦,٦٣٠,٥١٦) ديناراً ، وقد بلغت الإيرادات الحقيقية نتيجة لتلك الزيادة (١٢٦,٧٧٣,٣٥٦) ديناراً ،

ويمكن ان يعزو سبب هذه الزيادة ، الى ارتفاع عوائد النفط بسبب زيادة التصدير خلال هذه السنة ، الا ان التوسع بالإئفاق أدى إلى حصول عجز حقيقي في الميزانية العامة لسنة ١٩٦٣ ، قدره (٢٢،٢٥٢،١٢٢) ديناراً^(٤٣)، غير ان آثار تلك الانعكاسات خفت عند تسلم الحكومة العراقية مبلغ القرض الكويتي^(٤٤) ، الا ان مقدار العجز في ميزانية هذه السنة كانت أكثر جسامه مما هو في ميزانيات السنوات السابقة، رغم ان وزارة المالية استمرت في ممارسة سياسة الضغط على المصروفات، نتيجة للظروف التي مرت بها البلاد خلال هذه السنة التي حتمت زيادة المصروفات بنسبة كبيرة لا تتناسب مع الإيرادات المحصلة ، وقد سبب ذلك فيما بعد انعكاسات سلبية على الوضع المالي والنقدي للحكومة العراقية^(٤٥) ، وفيما يلي جدول يقدم صورة تفصيلية لتوزيع الموازنة العامة على أبوابها المالية للسنوات ١٩٦٣-١٩٦١ ، لرسم صورة مقارنة بين أبوابها :

جدول يوضح اعتمادات الميزانية العامة للسنوات (١٩٦٣-١٩٥٦١)^(٤٦)

الأبواب	الاعتمادات النهائية لسنة ١٩٦١ بدينار	الاعتمادات النهائية لسنة ١٩٦٢ بدينار	الاعتمادات النهائية لسنة ١٩٦٣ بدينار
رواتب التقاعد والمكافآت التقاعدية	٧٠٠٨٥٠٠	٨٠٠٣٥٠٠	٩٧٢١٥٠٠
ديوان مجلس السيادة (وبدءاً من عام ١٩٦٢ تغير هذا الباب الى ديوان القصر الجمهوري)	٥٣٦٠٠	٥٢٠٥٠	٢٥٨٤٧٠
ديوان مراقب الحسابات العام	٥١٦٠٠	٤٩٥٩٥	٤٣٨٥٠
ديوان مجلس الوزراء	١٠٧٠٥٠	٨٧٨٣٠	٩٨٢٠٠
مجلس الخدمة	٤٤٦٠٠	٤٦٥٥٠	٤٨٣٥٠
وزارة الخارجية	١٦٧٣٦٩٠	١٥٠٧٣٣٠	١٦٥٨٤٣٠
وزارة المالية	٧٧٧٥٨٢٠	٦٣٢٣٨٠٥	٥٩٤٣٣٨٠
وزارة الداخلية وتشمل : وزارة الارشاد ، ووزارة الشرطة	١١٣٩٣٣٨٠	١٢٧٩١١٠٠	١٤٨٠٣٢٧٠
وزارة الشؤون الاجتماعية (وفي عام ١٩٦٣ تغير هذا الباب الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية)	١٨٣١٩٣٦	١٨١٦٦٨٩	١٩٢٥١٥٥
وزارة الصحة	٦٧٣٨٧٣٠	٧٥٣٨٣٣٠	٧٥٧٨٤٠٠
وزارة الدفاع	٣٧٣٠٠٦٤٠	٣٩٠٠٠٠٠٠	٥٣٠٨١٠٠٠
وزارة العدل	٢٠٦١٢٢٠	٢١٥٩٢٠٠	٢١٨٧٤٥٠
وزارة المعارف (وفي عام ١٩٦٣ تغير هذا الباب الى وزارة التربية والتعليم)	٢١٧٢٦٥٣١	٢٥٠٠٣٣٠٠	٢٦٠٠٠٨٧٥
وزارة التجارة (وفي عام ١٩٦٣ تغير هذا الباب الى وزارة الاقتصاد)	١٩٤٨٠٠	٢١٠٤١٠	١٩١٩٥٠
وزارة الزراعة	٢٨٠٨٤٤٠	٢٨٣٧٢٢٠	٢٤٥٨٢٣٠
وزارة المواصلات	٤١٨٥٨٢٠	٤٤٥٨٢٦٠	٤٦١٢٦٣٠
الادارة المحلية والبلديات (وفي عام ١٩٦٣ تغير هذا الباب الى وزارة الشؤون البلدية والقروية)	٧٧٥٠٠٠٠	٩١٢٥٨٣٠	١٤٠٣٧٠
مشروع اخرى	٦٧٤٢٣٣٠	٦٩٤٥٠٠٠	١٤٢٦٥٥٠٠
وزارة البلديات	١٥٩١٠٠	١٤٤٥٥٠	—
وزارة الأشغال والإسكان	٧٩٧٢٦٠	٨٢٠٢٥٠	٨٣٢٢٤٠
وزارة الإصلاح الزراعي	١٠٣٢٠	١٠٣٣٠	١٢١٧٠
وزارة النفط	٣١٧٣٩٠	٣٣٦٠٨٠	٣٠٠٣٥٠
وزارة التخطيط	٢٧٤٥٢٠	٣١٦٩٣٠	٣٠٦٨٥٠
وزارة الصناعة	٣٨٠٩٣٠	٣٧٠٩٩٠	٣٤٨٣١٠
المجموع	١٢١٣٨٨٢٠٧	١٢٩٩٥٥١٢٩	١٥٦٥١٦٦١٥

يتضح من الجدول اعلاه بان تخصيصات سنة ١٩٦١ المالية زادت على تخصيصات السنة الماضية ، فيما بقي باب وزارة الدفاع ووزارة الخارجية المتصدران النسبة الأكبر من حصة الميزانية العامة ، اذ حصلت زيادة في تخصيصات وزارة الدفاع للإيفاء بمتطلبات بناء جيش وطني وتسليحه بطرق حديثة ، كما يشير الجدول اعلاه الى حدوث تقدم في موازنة وزارة المعارف ، نتيجة للتوسعة التي جرت في الإدارة والمدارس على اختلاف مراحلها ، كما زادت التخصيصات التقاعدية لتأمين دفع رواتب المتقاعدين ومخصصاتهم ، وقد لوحظ من خلال الجدول اعلاه بأن اعتمادات سنة ١٩٦٢ المالية زادت على اعتمادات السنة الماضية ، وقد حصلت زيادة في تخصيصات وزارة الدفاع لبناء جيش قوي ، كما ازدادت مصروفات وزارة المعارف ، فضلا عن الزيادة التي حصلت في نفقات الإدارات المحلية نتيجة للتوسع في أعمالها، وهناك زيادات أخرى في بعض أبواب الميزانية اقتضتها التوسعات الطبيعية في مجالات الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية وسائر مرافق الدولة الأخرى في حين قلصت أبواب أخرى.

ويتبين من الجدول ايضا بأن نفقات سنة ١٩٦٣ المالية زادت على نفقات السنة الماضية ، اذ كان هناك زيادة ملحوظة في تخصيصات معظم أبواب الميزانية بالنسبة لما كانت عليه خلال السنة الماضية ، وتركزت معظمها في نفقات وزارة الدفاع ، كذلك حصلت زيادة في نفقات قوات الشرطة والأمن ورواتب المتقاعدين والمكافآت التقاعدية والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية والخدمات الصحية وهناك زيادات في بعض أبواب الميزانية اقتضتها الظروف في سائر مرافق الدولة.

يمكن القول بأن الميزانيات العامة التي تلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كانت تخطو خطى كبيرة إلى الإمام من الناحية ازدياد مصروفاتها والتي تصب في إشباع حاجات العامة ، الا ان اهم ما يؤخذ عليها اعتمادها خلال المدة (١٩٥٨ - ١٩٦٣) على عوائد النفط ، اذ اصبحت إيرادات الميزانية العامة متزايدة نتيجة لايرادات العوائد النفطية، ومن جانب اخر كانت الصفة الملزمة لمصروفات المخصصة للميزانية هي الصفة الاستهلاكية ، وهو ما يتبين من مجموع الرواتب المخصصة للوزارات ومخصصات غلاء المعيشة والرواتب التقاعدية والتي بلغت مقدرا اكبر من حصة الميزانية من عوائد النفط .

الخاتمة

- ١- ان الميزانية العامة للدولة العراقية منهج يعكس أهداف الحكومة ومراميها وما تصبو اليه ، حيث توضح فيها سياستها في ادارة البلاد ، من خلال تنظيم توزيع الانفاق على الوزارات والهيئات للحفاظ على الامن الداخلي والخارجي وسيادة القانون عن طريق جهاز العدالة ، وتنظيم المؤسسات الادارية الاخرى لتسير شؤون الدولة ، فهي تنظم وتقدر المدخولات التي تغطي هذه النفقات مع حرصها على استمرار توازن النفقات مع الايرادات .
- ٢- ان نفقات ومدخولات الميزانية العامة خلال العهد الجمهوري كانت في زيادة متصاعدة ومستمرة خلال سنوات البحث ، مما يعكس جهود الحكومة العراقية واهتمامها بتقويم أبواب النفقات والمدخولات العامة وزيادتها .
- ٣- قامت الحكومات العراقية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بتوجيه الموارد الاقتصادية وأهدافها المتاحة ، وتوزيعها بشكل ايجابي ومدرّوس لتحقيق النهضة الاقتصادية ، فعملت على تقليل التفاوت في توزيع الدخل ، كما عملت على تطوير سياستها المالية .
- ٤- اتخذت الحكومة في العهد الجمهوري التدابير اللازمة لإعادة تنسيق ملاكات الدوائر والغاء الوظائف الشاغرة والزائدة ، وقد اتخذت إجراءات عديدة للحد من مدى الإنفاق العام وقصره على الضرورة
- ٥- تأثر الوضع الاقتصادي في العراق بالوضع السياسي ، فنتيجة للظروف السياسية الغير مستقرة التي مرت بها الدولة العراقية ، انعكس الوضع سلبا على الناحية المالية والنقدية للبلاد .
- ٦- على الرغم من ارتفاع عوائد النفط بسبب زيادة التصدير في العهد الجمهوري ، الا إن التوسع بالإنفاق أدى إلى حصول عجز حقيقي في الميزانيات العامة .

هوامش البحث و مصادره

١. محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط ١، منشورات دار الطليعة ، بيروت، ١٩٦٦ ، ص ٣٢٥

٢. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لمديرية الإحصاء والأبحاث لسنة ١٩٦٠ ، بغداد، ١٩٦٠ ص ١٠٧.
٣. مجلة المالية ، العدد ٣ ، السنة الثالثة، ١٩٧٦، ص ٨.
٤. الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة، ميزانية الجمهورية العراقية في سطور، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٦٠ ، ص ٣ .
٥. احمد عبد الباقي ، النفقات العراقية في الميزانية العراقية ، مطبعة الارشاد ، بغداد، ١٩٦٤ ، ص ١١-١٢
٦. عبد العال الصكبان ، مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق ، ج ١، ط ٢، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٧٧ ، ص ١٠٥ .
٧. د.ك.و ، مجلس السيادة، تسلسل الملف ٤١١/١١ ، عنوان الملف "لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨ ، ص ٣-٤ .
٨. هشام متولي ، اقتصاديات القطر العراقي ، مركز الدراسات الاقتصادية، دمشق، ١٩٦٤ ، ص ١٠١ .
٩. وتشمل المكوس: رسوم المشروبات الروحية ورسوم التبغ والتبناك ورسوم مكس السكائر، ورسوم مكس المنتجات النفطية للمزيد ينظر: حكمت حارس، السياسة الضريبية وتطور النظام الضريبي في العراق، دار وهدان للطباعة والنشر، (د.م) ، ١٩٧٣ ، ص ٢٣٥-٢٣٦ .
١٠. وتشمل المشاريع الحكومية: أرباح إدارة مصلحة التبوغ ، وأرباح شركة التأمين، وأرباح البنوك والمصارف ، وإيجارات دور العمال وأجور الماء والكهرباء، وإيرادات الإيجارات المتمثلة بإيجارات دور الموظفين ، وإيجار أملاك الحكومة الأخرى عدا الأراضي الزراعية ، ينظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٨ المالية، ص ١٩٦ .
١١. وتتضمن المدخولات المتنوعة : التوقيفات التقاعدية ، والغرامات الإدارية، وإيرادات الفائدة على الحسابات ، وإرباح التحويل الخارجي وإيرادات أجور المحاكم ، ، وأجور الخدمات المقدمة من قبل الدوائر الحكومية ، وإيرادات حاصل بيع الأراضي ، ومدخولات تعويض مبالغ إضرار محكوم بها للخزينة ، للمزيد ينظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٨ المالية، ص ١٤٣ .

١٢. سعيد عبود السامرائي، الاقتصاد العراقي الحديث ، دراسة تحليلية في هيكل الاقتصاد العراقي وأفاق تطوره، بغداد، ١٩٨٣، ص ٢٥٢ .
١٣. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة لسنة ١٩٥٨ المالية، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ٢ .
١٤. محمود فهمي درويش وآخرون ، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، دار مطبعة التمدن، بغداد، ١٩٦١، ٣٧٧ .
١٥. جريدة الزمان، العدد ٦٥٠٢ ، في ٢٤ آذار ١٩٥٨ ؛ محمود فهمي درويش وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٣٧٩ .
١٦. د.ك.و ، ديوان مجلس الوزراء ، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٧ نيسان ١٩٥٩ ، الوقائع العراقية، العدد ١٦٣ ، في ٣٠ نيسان ١٩٥٩ .
١٧. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الدولة العراقية لسنة ١٩٥٩ المالية، ص ١-٢ .
١٨. د . ك . و ، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة لسنة ١٩٥٩ المالية، ص ٣ .
١٩. د.ك.و ، مجلس السيادة، تسلسل الملف ٤١١/٢٠٩ ، عنوان الملف "قرارات مجلس الوزراء"، ص ٦ .
٢٠. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الخطة الاقتصادية المؤقتة لسنة ١٩٥٩ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٢ ، ص ٢ .
٢١. نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج ٤ ، ط ١ ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١ ، ص ١٢٨ .
٢٢. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ المالية ، المركز العراقي للمعلومات والدراسات، بغداد، ١٩٦٠ ، ص ٩ .
٢٣. جريدة الزمان، العدد ٦٨٢٨ ، في ٤ أيار ١٩٦٠ .
٢٤. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ المالية، ص ٦ .

٢٥. الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: ؛ وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الدولة العراقية للسنة ١٩٥٨ المالية ؛ مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٩ ، القسم الأول، ص ٣٤١-٣٤٣ ؛ د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، ص ٢-٣ .
٢٦. هلال ناجي، أعضاء على حكم عبد الكريم قاسم، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٢١٨ .
٢٧. الجمهورية العراقية ، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة ، ميزانية الجمهورية العراقية في عامها الثالث، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦١ ، ص ١-٢ .
٢٨. الجمهورية العراقية، وزارة المالية، مديرية المحاسبات العامة، قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل، ص ٥ .
٢٩. جريدة الزمان ، العدد ٧١٢٢ ، في ٢٩ نيسان ١٩٦١ .
٣٠. مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦١ ، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٣ ، ص ١٤٩ .
٣١. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦١ المالية، ص ١ .
٣٢. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٢ مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية للسنة ١٩٦٢ المالية، ص ١٤ .
٣٣. د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٦ آذار ١٩٦٢ ، ص ٣ .
٣٤. د.ك.و، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٦٢ ص ٣ .
٣٥. وزارة المالية ، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٢ ، ص ١٥ .
٣٦. مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٢ ، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٣ ، ص ٩٣، عبد الرحمن الحبيب، محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية، مطبعة النهضة الجديدة، بغداد، ١٩٦٧، ص ٤٧-٤٨ .
٣٧. جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج ٧، ط ١ ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٤ ، ص ١٣-١٤ ؛ ثورة نصيف جاسم الربيعي، التطورات السياسية في العراق في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨-١٩٦٨ ، ط ١ ، مؤسسة نائر العصامي، بغداد، ٢٠١٥ ، ص ٣٨ .

٣٨. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات تحضير تخمينات الميزانية العامة لسنة ١٩٦٣ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٣، ص ٤.
٣٩. وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٣ المالية، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٣، ص ٧.
٤٠. د.ك.و، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، تعليمات تحضير تخمينات الميزانية العامة لسنة ١٩٦٣ المالية، ص ١. ص ٢ (٢) د.ك.و، ديوان مجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٣ نيسان ١٩٦٣، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٣، ص ٧٨.
٤١. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٣ المالية، ص ٥.
٤٢. د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٣ المالية، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦٣، ص ١).
٤٣. وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٤، ص ٢٢٣. القرض الكويتي: قرض عقدته الحكومة العراقية مع الكويت سنة ١٩٦٤ يبلغ مقداره ٣٠ مليون جنيهًا إسترلينيًا وقد دفع القرض دفعة واحدة لحساب البنك المركزي العراقي لدى بنك انكلترا في لندن، ومدته ٥٢ سنة ولا تتقاضى الكويت عنه أي فائدة ويجري تسديد القرض بتسعة عشر قسطًا، وتتعهد الحكومة العراقية بتسديد مبلغ القرض بالجنيه الإسترليني القابل للتحويل محسوبًا على أساس القيمة الذهبية للجنيه الإسترليني، للمزيد من التفصيل ينظر: سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، مطبعة القضاء، النجف الاشرف، ١٩٧٦، ص ٢٤١-٢٤٢.
٤٤. وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٦٥، ص ٣٩٤.
٤٥. الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦١ المالية، ص ٢؛ د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، قانون ميزانية الجمهورية العراقية

الميزانية العامة للدولة العراقية ١٩٥٨ - ١٩٦٣ (446)

لسنة ١٩٦٢ المالية، ص ١ ؛ وزارة المالية، مديرية الميزانية العامة، مذكرة إيضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٣ المالية، ص ١٩ .